S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/788
15 July 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير السابع الذي أعده الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، في الفقرة ٣ من قراره ١٢٣٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩، أن يستعرض كل ٤٥ يوما، بناء على تقارير الأمين العام، ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في ضوء التقدم المحرز صوب تنفيذ الالتزامات التي قطعها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى على نفسه للأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/98، المرفق).

٢ - ووفقا للفقرة ١٨ من القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩)، قُدم التقرير الأول الى المجلس في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (S/1999/416)، والتقرير الثاني في ٢٨ أيار/ مايو (S/1999/621). ولذلك، فإن هذا التقرير يبين التطورات الحاصلة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ نهاية أيار/ مايو.

ثانيا - الجوانب السياسية للتطورات الحاصلة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الصدامات المسلحة والقلاقل الحادثة في بانغي

٣ - في ١٩ حزيران/يونيه، نشب شجار في سوق الماشية الواقعة على مشارف بانغي بين مجموعة من رعاة الماشية من أصل تشادي وبعض المواطنين من جمهورية أفريقيا الوسطى. ونتيجة لعملية التدخل التي قامت بها فيما بعد عناصر تابعة للحرس الجمهوري (القوات الخاصة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية)، قتل على الأقل خمسة من التشاديين وأحد أفراد الحرس الجمهوري. وتم نشر أفراد من البعثة للسيطرة على الموقف عن طريق الفصل بين الأشخاص التابعين لكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٤ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه، وقع هياج بين طلاب جمهورية أفريقيا الوسطى في جامعة بانغي قاموا خلاله بمهاجمة الطلاب التشاديين. وقد نشب الهجوم إثر شائعة، ثبت فيما بعد عدم صحتها، بأن الطلاب التشاديين في جامعة نجامينا اعتدوا على طلاب جمهورية أفريقيا الوسطى الذين يدرسون هناك. وقام أفراد الشرطة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى بمساعدة بعض قوات البعثة، باحتواء الموقف. وتم أيضا نشر أفراد الشرطة والدرك، علاوة على وحدات البعثة، لإعادة الهدوء في أعقاب شغب وقع في ٢٦ حزيران/ يونيه، كان قد نشب إثر محاولة أحد مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى سرقة تاجر تشادي في متجره.

150799 150799 99-19847

٥ - وعقب الحادث الذي وقع في ١٩ حزيران/يونيه، عقد ممثلي الخاص، السيد أولوييمي أدينيجي، اجتماعا عاجلا مع رئيس الوزراء، السيد أنيسيه دولوغيل. وأشار السيد أدينيجي إلى أن مهمة المحافظة على القانون والنظام تقع على عاتق ضباط الشرطة وأفراد الدرك وليس أفراد الحرس الجمهوري. وأشار أيضا إلى التعهدات الصريحة التي تعهد بها الرئيس باتاسي في رسالته الموجهة إلى الأمين العام والمؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بشأن قصر أعمال الحرس الجمهوري على ولايته المتعلقة بحماية المؤسسات الجمهورية والسلطات العليا في الدولة. وأشار كذلك الى أن مجلس الأمن رحب، في قراره ١٢٣٠ (١٩٩٩) بهذا الالتزام من جانب الرئيس. ولو كان أفراد الشرطة أو الدرك، الذين حصلوا على التدريب اللازم للتعامل مع السكان المدنيين، هم الذين تولوا معالجة الحادث المذكور لأمكن تجنب وقوع خسائر في الأرواح.

٦ - وأقر رئيس الوزراء بأن الموقف لم يمكن السيطرة عليه بسبب الطريقة التي عولج بها، وأعرب عن تقديره للدور الذي قامت به البعثة في إعادة الهدوء. ووافق أيضا على أن يجتمع ممثلي الخاص مع الرئيس باتاسي وكبار المسؤولين بالحكومة لمناقشة تدابير لإحلال الضباط الذين تلقوا تدريبا على يدي البعثة في مجال حقوق الإنسان، وغيرهم من أفراد الشرطة المدنية، محل مسؤولي الحرس الجمهوري الذين يضطلعون الآن بمهام الشرطة.

٧ - وعقب عودة الرئيس باتاسي إلى بانغي، اجتمع به ممثلي الخاص في حضور عدد من الوزراء. وأثار ممثلي الخاص بالذات مسألة استمرار أفراد الحرس الجمهوري بالاضطلاع بمهام تتعلق، حسب الأصول، بجهات أخرى تابعة لقوات الأمن. ودعا الرئيس إلى الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في رسالته الموجهة إليّ المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وأن يقوم على الفور باتخاذ الخطوات التالية :

(أ) سحب أفراد الحرس الجمهورية من مطار بانغي؛

(ب) سحب أفراد الحرس الجمهوري من مواقع الحدود؛

(ج) منع أفراد الحرس الجمهوري من الاضطلاع بواجبات المحافظة على القانون والنظام التي ينبغي أن يقتصر القيام بها على أفراد الشرطة والدرك، إلا في حالات الطوارئ.

٨ - وردا على ذلك، قال الرئيس باتاسي إن الحرس الجمهوري هو الجهة الوحيدة الموالية والفاعلة من بين قوات الأمن التي يمكنه الاعتماد عليها. وأعلن بصورة قاطعة أنه لا يمكنه اتخاذ أي تدبير من التدابير التي أوصى بها ممثلي الخاص، وأن ذلك لن يكون من شأنه إلا أن يعرض للخطر سلامته الشخصية.

ثالثا - الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية

٩ - في ٥ تموز/يوليه، أصدر الرئيس باتاسي مرسوما أعلن فيه أن الجولة الأولى من الانتخابات ستجرى في ٢٩ آب/أغسطس. وستجرى الجولة الثانية، في حالة إجرائها، في ١٩ أيلول/سبتمبر .

أنشطة اللجنة الانتخابية المختلطة المستقلة

١٠ - منذ أن بدأت اللجنة الانتخابية المختلطة المستقلة أعمالها، اعتمدت ميزانية للانتخابات بمبلغ ١,٩ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (٣ ملايين دولار تقريبا). وخصصت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في ميزانيتها مبلغ بليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي لعملية الانتخابات. وقامت مؤخرا بإيداع ٥٠٠ مليون من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي في حساب ضمان يمكن للجنة أن تسحب منه حسب الاقتضاء. وفي الاجتماعات العديدة التي عقدت في بانغي مع مجموعة المانحين، بتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعلنت التعهدات التالية للمساهمة في الميزانية : اليابان: ١٨٧ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي (سددت بالكامل فعلا)؛ والولايات المتحدة الأمريكية: ٠٠٠ ١٢٠ دولار (سددت بالكامل فعلا)؛ والاتحاد الأوروبي: ٤٥٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٠٠٠ ٢٠٠ دولار؛ وفرنسا: ٣٠٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي. وتبرعت مصر بحاسوبين لتسيير أعمال اللجنة. وأعدت اللجنة فيما بعد ميزانية تكميلية لتشغيل جهاز المراقبة المقرر إنشاؤه لضمان شفافية أعمالها على مستوى المراكز. ومن المأمول فيه أن يساهم المانحون في هذه الميزانية.

١١ - وبعد شيء من التأخير، قامت اللجنة أخيرا بوضع خطة لتنقيح القوائم الانتخابية وتوزيع بطاقات الناخبين بمساعدة من الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة. وحدث تقدم في طباعة القوائم الانتخابية المنقحة. ورغم أن الخطة التنفيذية تتوخى نشر أعضاء اللجنة في المقاطعات في ٢٤ حزيران/يونيه لفحص القوائم الانتخابية، كان هناك بعض التأخير، وغادرت المجموعة الأولى بانغي في ٣ تموز/يوليه. ومن المتوقع أن ينتهي الأعضاء من عملهم وأن يعودوا إلى بانغي بقوائم انتخابية موثقة قبل ٣١ تموز/يوليه.

١٢ - وطرحت مناقصات لطباعة بطاقات الناخبين وبطاقات الاقتراع والتي سيتم انتاجها محليا. ويقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل طباعة هذه المواد.

١٣ - وترى الوحدة الانتخابية التابعة للبعثة، التي تعمل بصورة وثيقة للغاية مع اللجنة، أنه لن يتسنى الوفاء بالمواعيد المحددة لإجراء الانتخابات إلا إذا تجنبت اللجنة أي تأخيرات أخرى في عملياتها. ويجري التأكيد على هذه النقطة بصورة دائمة في مكتب اللجنة.

الأحزاب السياسية

١٤ - بدأت الأحزاب السياسية ببطء عمليات الاستعداد للانتخابات. وحتى الآن، جرى اختيار أربعة مرشحين من جانب أحزابهم. وهؤلاء المرشحون هم الرئيس باتاسي مرشح حركة تحرير شعب أفريقيا الوسطى والجنرال كولينغبا مرشح التجمع الديمقراطي لجمهورية أفريقيا الوسطى، والسيد شارل ماسي مرشح المحفل الديمقراطي والسيد جان بول نغوباندي مرشح حزب الوحدة الوطنية. وفي ١٠ تموز/يوليه، أعلن أيضا مرشح مستقل، هو السيد فيدل غوانجيكا، ترشيحه، ومن المتوقع ظهور مرشحين آخرين.

الدعم الانتخابي المقدم من البعثة

١٥ - قامت البعثة في الريف بمهام للإطلاع على الأوضاع هناك في كل من مواقع الانتخابات الثمانية الدائمة والموقعين المؤقتين. وسيبدأ نشر القوات في تلك المواقع في أواخر تموز/يوليه وفقا لمفهوم العمليات المبين في الفقرة ٢٢ من تقريري السادس بشأن البعثة (S/1999/621). ووافقت حكومتا كندا ومصر على توفير خدمات ٣٢ أخصائيا في الاتصالات و ٦٨ موظفا للسوقيات لتزويد البعثة بالخدمات الأساسية في هذا الشأن.

١٦ - وتتواصل التحضيرات لعملية مراقبة الانتخابات التي ستقوم بها البعثة. ووصل إلى بانغي تسعة من المراقبين الثلاثين المعينين لفترة طويلة. ويتوقع أن يصل المتبقون وعددهم ٢١ مراقبا في ١٠ تموز/ يوليه تقريبا. وبعد تدريبهم وإحاطتهم علما بالحالة، سيوزع ابتداء من ١٧ تموز/يوليه، ٢١ منهم على المواقع الـ ٨ الدائمة في حين سيعمل الـ ٩ المتبقون في بانغي.

١٧ - وبالإضافة إلى المراقبين المعينين لفترة طويلة، تعتزم البعثة أن تنشر ٢٠٠ مراقب معينين لفترة قصيرة يكثفون فيها أعمال المراقبة طوال مدة الاقتراع التي تبدأ قبل ١٤ يوما من الجولة الأولى للإدلاء بالأصوات وطوال نفس العدد من الأيام للجولة الثانية من الانتخابات، إذا تطلب الأمر إجراءها. ومن بين المراقبين البالغ عددهم ٢٠٠ مراقب المزمع نشرهم، سيجري تعيين نصفهم تقريبا محليا من البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسفارات، والقنصليات، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الدولية في البلد، في حين سيستعان بالبقية وعددهم ١٠٠ مراقب من مقر الأمم المتحدة ومكاتبها الأخرى ولا سيما في أفريقيا وأوروبا.

١٨ - وقد وردت أيضا في تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ أيار/ مايو (S/1999/621) إشارة إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى المزمع نشرها لدعم الانتخابات المزمع إجراؤها تحت إشراف الأمم المتحدة ووفقا لقواعد الاشتباك. ويجري الآن اختيار أفراد هذه القوات البالغ عددها ٣٦٠ فردا لتتولى البعثة نشرها. وسينشر ٢٤٠ من هذا العدد في مواقع الانتخابات في حين سيبقى ١٠٠ فرد في بانغي كقوة للتدخل السريع ولحراسة المواد الانتخابية الحساسة. وقد وافقت الحكومة الفرنسية على أن تسمح بإنفاق

مساهمتها في الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لدعم أنشطة البعثة وقدرها ٠٠٠ ٦٨٣ دولار على هذا الغرض.

الإعلام

١٩ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أقامت البعثة مؤتمرا صحفيا خصص جزئيا للحديث عن أحداث العنف المذكورة أعلاه والدور الذي اضطلعت به البعثة في المساعدة على احتوائها. وطرحت أسئلة بشأن الوحدة التشادية التابعة للبعثة التي جرى التساؤل عن دورها في بعض وسائط الإعلام المحلية. وقدمت لممثلي وسائط الإعلام تأكيدات بأن البعثة والوحدة التشادية التابعة لها تعملان بطريقة محايدة وغير متحيزة بغية المساعدة في المحافظة على استقرار البلد.

٢٠ - وفي ضوء الانتخابات الرئاسية المقبلة، قامت إذاعة البعثة بزيادة برامجها المتعلقة بالتوعية الانتخابية. وشُرع في تخصيص برامج إذاعية منتظمة للجنة الانتخابية والوحدة الانتخابية التابعة للبعثة. وسيتم قريبا اقتناء جهاز إرسال على الموجة القصيرة لتمكين سكان المقاطعات والمناطق البعيدة عن الأخرى في البلد من الاستماع إلى برامج إذاعة البعثة.

رابعا - حقوق الإنسان

٢١ - أدت أحداث العنف المشار اليها التي شارك فيها أفراد الجالية التشادية إلى خلق مناخ تنتشر فيه مشاعر الخوف وانعدام الأمن لدى السكان المدنيين فضلا عن مشاعر القلق الشديد من جراء عدم احترام حقوق الإنسان. وتؤكد هذه الأحداث إساءة استخدام الحرس الجمهوري وشيوع الشعور بالاضطهاد في صفوف التشاديين في بانغي ومشاعر عدم الاطمئنان في صفوف الطائفة المسلمة.

٢٢ - ولا تزال مسألة إفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب مدعاة للقلق العميق. فالحالة في السجون حرجة ونظرا لعدم توفر العدد الكافي من الزنزانات في السجون يحتفظ بالكثيرين من المعتقلين في زنزانات الشرطة والدرك لفترات أطول دون مبرر. وقد التقى رئيس قسم حقوق الإنسان في البعثة مع وزير العدل واتفقا على أن تقوم البعثة بزيارات منتظمة لسجن بانغي فضلا عن مراقبة الأحوال في زنزانات الشرطة. وستدرج هذه الأنشطة ضمن أولويات البرنامج المقبل لحقوق الإنسان.

٢٣ - وعلى نحو ما ورد في تقريري الأخير، قامت البعثة بالاشتراك مع وزارة العدل بتنظيم حلقه دراسية وطنية عن حقوق الإنسان في الفترة من ٣١ أيار/ مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن تأثير حقوق الإنسان على إعادة البناء الوطني. واجتذبت هذه الحلقة الدراسية التي مولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نحو ٢٠٠ مشترك من جميع الفئات السكانية. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت حملة التوعية الجماهيرية بحقوق الإنسان في إذاعة البعثة في كفالة نشر مفاهيم حقوق الإنسان على نطاق واسع.

خامسا - الجانبان العسكري والأمني

ضرورة توطيد الأمن

٢٤ - خلال الأيام القليلة الأولى من شهر حزيران/يونيه، عبر أكثر من ٠٠٠ ٢ جندي تشادي بانغي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كانوا منتشرين لدعم حكومة ذلك البلد ضد المتمردين (انظر S/1999/621، الفقرتان ٢٩-٣٠). وانسحب التشاديون عملا باتفاق سرت المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، من غير أن يقع على ما يبدو أي حادث مؤسف، وقامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بمراقبتهم طوال عبورهم بانغي والمناطق المحيطة بها.

٢٥ - بيد أن الأحداث العنيفة التي وقعت وورد وصفها أعلاه قد أسهمت في تصاعد حدة التوتر تصاعدا ملحوظا في بانغي بسبب تزايد المشاعر المناوئة للتشاديين وبسبب إساءة استخدام الحرس الجمهوري. وفي جميع الحوادث الثلاثة، ساعد انتشار البعثة على وجه السرعة في منع انفجار الموقف.

٢٦ - وتصاعدت حدة التوتر أيضا عقب استيلاء القوات المتمردة في مطلع تموز/يوليه على غبادولايت، في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعد سقوط غبادولايت، هرب نحو ٠٠٠ ٥ جندي من جنود الحكومة الكونغولية إلى أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. وقاموا بتسليم أسلحتهم إلى السلطات العسكرية المحلية في جمهورية أفريقيا الوسطى في القرى الحدودية الواقعة بجوار موباي، وسيقوم بحراستها جنود كونغوليون وجنود من جمهورية أفريقيا الوسطى بصورة مشتركة.

٢٧ - وفي ٧ تموز/يوليه، قامت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإرسال وفد إلى بانغي، مستشهدة بالاتفاق الدفاعي بين البلدين، لمطالبة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بتيسير عودة الجنود وأسلحتهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى. ويبدو أن الطلب يتعلق بخطط لشن هجوم مضاد على المتمردين.

٢٨ - وقيل إن الرئيس باتاسي أبلغ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة التمرد المعنية، وحركة تحرير الكونغو، بأنه لا ينوي السماح بتورط بلده في النزاع في ذلك البلد، واستشهد بقرار مجلس الأمن ١٢٣٠ (١٩٩٩) لدعم موقفه. وادعى أن الجنود الكونغوليين بات لهم الحق بعد تسليم أسلحتهم في تقرير ما إذا كانوا يريدون العودة أو لا بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية. ثم قام الوفد الكونغولي الذي كان يصحبه وزيرا الدفاع والداخلية في جمهورية أفريقيا الوسطى بإجراء مقابلة مع الجنود.

٢٩ - وعندما قامت الحكومة باستشارة ممثلي الخاص قام بتوجيه نصيحة للرئيس بأن تبقى الأسلحة التي جلبها الجنود إلى جمهورية أفريقيا الوسطى تحت مراقبة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى حين يمكن إعادتها

إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عملا باتفاق سلام يتم التوصل إليه آخر الأمر. وقام السيد أدينيجي أيضا بعرض مساعدة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في إجراء حصر للأسلحة والتحقق من أنها في مكان آمن.

٣٠ - وقيل إن السيد جون بيير بيمبا، زعيم حركة تحرير الكونغو، وهي حركة التمرد الكونغولية النشطة على طول الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، حذر الرئيس باتاسي من اتخاذ أي إجراء ضد الحركة. وذكر أيضا أن السيد بيمبا صرح أنه لولا وجود البعثة لكانت قواته دخلت أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى لمطاردة جنود الحكومة الفارين.

٣١ - وفي تقريري الأخير (الفقرة ٢٥) نبّهت مجلس الأمن إلى أنه لو تدهورت الحالة الأمنية خلال فترة التوتر التي تسبق إجراء الانتخابات فلن أتردد في توصية المجلس بزيادة الهيكل الحالي للقوات لضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وعملياتها لدعم الانتخابات.

٣٢ - وفي ذلك الوقت، كان من المتصور أن الأفراد العسكريين الإضافيين البالغ عددهم ١٠٠ فرد المطلوبين لكي يؤمّنوا للانتخابات دعما في مجالي الاتصالات والسوقيات يمكن استيعابهم في المستويات الحالية للقوة. بيد أنه نظرا لتردي الحالة الأمنية من جراء التطورات التي وقعت في ١٩ و ٢٢ حزيران/يونيه ودخول قوات كونغولية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنه يلزم اتخاذ خطوات إضافية لكفالة أمن أفراد الأمم المتحدة. وهذا الأمر يتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى مراقبي الانتخابات الدوليين الذين سيتم نشرهم قرب الحدود حيث أحرز المتمردون نجاحات في الآونة الأخيرة. ومن المتوقع أن يتطلب هذا الأمر نشر ١٤٨ جنديا إضافيا. وهذا الرقم يشمل طاقما مؤلفا من ١٦ مركبة مصفحة طلبتها في تقريري الأخير.

نزع السلاح وتدمير الأسلحة

٣٣ - في ٩ تموز/يوليه، قامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال احتفال رعاه ممثلي الخاص، بتدمير دفعة من ١٥١ قطعة سلاح، بما في ذلك أسلحة ثقيلة وخفيفة قام بجمع جزء منها بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وقام بجمع الجزء الآخر بعثة الأمم المتحدة نفسها. وساعد تدمير الأسلحة في احتفال حضره كبار المسؤولين في الحكومة وأفراد المجتمع المدني في بناء الثقة، وإلى حد ما في تخفيف حدة المخاوف التي تم الإعراب عنها فيما يتعلق بتدفق الأسلحة إلى البلد.

عنصر الشرطة المدنية

٣٤ - لا يزال عنصر الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة يساعد، في إطار القرار ١١٥٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨، في تدريب أفراد الشرطة والدرك الوطنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتجري حاليا الدورة التدريبية السابعة لـ ٤٦ من ضباط الدرك (٢٥ من قادة الألوية و ٢١ من قوات التدخل الخاصة) كما يجري أول برنامج تدريب لـ ١٨٠ مجندا مستجدا لقوة الشرطة. وتنبغي الإشارة إلى أن دورتي التدريب

السابقتين للشرطة انطوت على إعادة تدريب لأفراد شرطة لم يستفيدوا من مثل هذه الدورات خلال ٢٠ عاما.

سادسا - إعادة تشكيل القوات المسلحة وتسريحها

٣٥ - لم يقم الرئيس باتاسي بإصدار أربعة مشاريع قوانين تتعلق بإعادة تشكيل القوات المسلحة اعتمدتها الجمعية الوطنية في ٣ أيار/ مايو ١٩٩٩ رغم الجهود الحثيثة التي بذلها ممثلي الخاص. إذ يصر الرئيس على أنه لا يستطيع إصدار هذه القوانين حتى تؤكد المحكمة الدستورية التي أحيلت القوانين إليها على أنها جميعها متماشية مع الدستور. وهذه الخطوة ستزيد في تأخير العملية.

٣٦ - ورغم هذه التأخيرات فإن بعثة الأمم المتحدة تواصل حلقتها التدريبية لضباط القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى بشأن دور العسكريين في نظام ديمقراطي (انظر S/1999/621، الفقرة ٣٦).

٣٧ - ولم تتم عملية إحالة ٦٣٠ عنصرا من عناصر القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إلى التقاعد والتي ستفتح الطريق أمام عملية إعادة التشكيل. بيد أنه تم التأكيد لممثلي الخاص في مناقشات جرت مع الرئيس ومع رئيس الوزراء أن الحكومة خصصت مبلغ ٣٠٠ مليون فرنك من فرنكات الاتحاد المالي الأفريقي لدفع المرتبات المتأخرة والاستحقاقات التقاعدية لأول ٣٠٠ فرد عسكري يحالون إلى التقاعد. وتجري دراسة سجلات مرتباتهم وخدمتهم لاتخاذ إجراء. وتم التأكيد لممثلي الخاص أن هذه الدفعة الأولى ستتمكن من التقاعد خلال وقت قريب. وسيجري التعامل مع الدفعة الثانية المكونة من ٣٣٠ فردا في أواخر العام عندما يتحسن الوضع المالي للحكومة لكي تتمكن من دفع مرتباتهم المتأخرة واستحقاقاتهم التقاعدية.

القوات الخاصة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية

٣٨ - جاء التأخير في برنامج إعادة التشكيل ليسلط الأضواء من جديد على مسألة الحرس الجمهوري الذي ما برح يزاول واجبات تخص أساسا الأفرع الأخرى من قوات الأمن. وهذا الوضع الغريب والحافل بعوامل التفجر يرمز إلى استمرار انعدام الثقة من جانب الرئيس في الجيش النظامي. ومع ذلك، ففيما يمكن أن يوفر الحرس الجمهوري الثقة للسلطات، فإن الأسلوب الذي يتبعه حاليا في الاضطلاع بمهامه يشكّل سببا لقلق عميق، لا بالنسبة إلى المعارضة فحسب ولكن بالنسبة للسكان عموما. ووفقا لتوقعات مجلس الأمن في هذه المسألة، على النحو المعبَّر عنه في الفقرة ١٢ (ب) من القرار ١٢٣٠ (١٩٩٩)، وفي إطار متابعة الالتزامات التي تعهد بها الرئيس باتاسي، يواصل ممثلي الخاص الضغط من أجل إلزام الحرس الجمهوري حدود واجباته المشروعة.

التسريح

٣٩ - في يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا للمانحين في بانغي بشأن تسريح القوات وإعادة تنسيب أفراد القوات المسلحة. وهذا الاجتماع للمانحين، الذي استهدف تعبئة مبلغ الـ ٣,١ مليون دولار المطلوب للبرنامج، حضرته كل من استراليا وألمانيا والصين وفرنسا وكندا ومصر والمغرب والولايات المتحدة واليابان بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمصرف الأفريقي للتنمية.

٤٠ - وفي الاجتماع المذكور، قدمت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ثلاث ورقات بشأن السياسة والاستراتيجية لجيش جمهوري في سياق إنمائي وديمقراطي؛ وبرنامج وطني لتسريح القوات وإعادة التنسيب؛ والتوظيف الذاتي والأمن عن طريق جمع الأسلحة. وكشف النقاب عن أن إعادة تشكيل الجيش سوف تقتضي دعما ماليا خارجيا بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٥ دولار للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ ثم مبلغ ٠٩٦ ٠٤٤ ٨ دولار للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٤١ - وحتى الآن لم يتعهد المانحون بأي التزامات بخلاف قبول مبدأ استمرار وتعزيز الحوار مع الحكومة، بحثا عن الطرق والوسائل الكفيلة بتنفيذ إعادة تشكيل القوات المسلحة وقوات الأمن. وبما أن الأموال لا يمكن تعبئتها، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غير متأكد بشأن مصير هذا المشروع المهم.

التواجد اللاحق للبعثة

٤٢ - طلب مني مجلس الأمن في الفقرة ١٧ من قراره ١٢٣٠ (١٩٩٩) أن انظر تمشيا مع بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (S/PRST/1998/38) في الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في مرحلة الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في فترة ما بعد انتهاء الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى وطلب مني كذلك أن أقدم بعد التشاور مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، توصيات بشأن الوجود المحتمل للأمم المتحدة في ذلك البلد بعد إنهاء وجود بعثة الأمم المتحدة هناك. ويتضمن تقريري المؤرخ ٢٨ أيار/ مايو بعض الإشارات التمهيدية وفقا لهذه المبادئ.

٤٣ - وفي هذا التقرير (S/1999/621) أوردت أيضا أفكار بأن التوصيات التفصيلية ستقدم إلى مجلس الأمن رهنا بنتيجة الانتخابات الرئاسية وتطور الحالة في البلد.

٤٤ - بيد أن التطورات التي استجدت، منذ تقريري الأخير، في مجالات عديدة حاسمة بالنسبة للإبقاء على بيئة آمنة بعد رحيل البعثة، لم تكن تثير الارتياح. فالقوانين المتعلقة بإعادة تشكيل القوات المسلحة لم يتم بعد إصدارها وفشلت الحكومة في منع الحرس الجمهوري من أن يتولى مهام فرض القانون والنظام تتجاوز نطاق ولايته.

٤٥ - ولن يحقق أي وجود للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد رحيل البعثة أهدافه ما لم تبرهن سلطات هذا البلد على التزامها بأن تنفذ تدابير الإصلاح المتفق عليها. وقد يود مجلس الأمن أن ينظر بالتالي في التدابير التي يمكن اتخاذها لإقناع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بأن تفي بالالتزامات التي تشكل أساس إنشاء البعثة في المقام الأول. ثم أنه من المهم جدا أن تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة المبيّنة أعلاه قبل إنهاء ولاية البعثة.

سابعا - الجوانب الاقتصادية

٤٦ - في ٢ تموز/يوليه، أعلن السيد الاساني د. أواتارا، نائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي أن المجلس التنفيذي للصندوق قد اجتمع في ذلك اليوم لتقييم التقدم المحرز في إطار برنامج جمهورية أفريقيا الوسطى الاقتصادي والمالي، الذي يدعمه مرفق التكيف الهيكلي المعزز. كما أنجز استعراض منتصف الفترة للترتيب السنوي الأول للمرفق المذكور. وأدى ذلك إلى أن أصبح مبلغ إضافي قوامه ٨,٢٤ من ملايين وحدات السحب الخاصة (نحو ١١ مليون دولار) من موارد الصندوق متاحا لجمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٧ - وقد أكد المديرون على أن نجاح تنفيذ البرنامج المالي، بما في ذلك إنهاء المتأخرات الخارجية والمحلية، سوف يتوقف أساسا على زيادة مستدامة في عائد الميزانية وتنفيذ التدابير المتفق عليها في حينها. كما أوصوا بأن تعمد السلطات إلى زيادة الإيرادات بتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين إدارة الضرائب ومكافحة التدليس مرحبين بعزم السلطات على تنفيذ المزيد من الإصلاحات المالية، بما يعزز جمع الإيرادات. وشجعوا السلطات على رصد تنفيذ الميزانية بدقة وعلى الالتزام بأولويات الإنفاق.

٤٨ - وأيّد المديرون التزام السلطات بإنجاز الإصلاحات الهيكلية التي بدأت في ١٩٩٨ في قطاع الأعمال العام ولا سيما قطاع القطن، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي لنشاط القطاع الخاص. ثم أكدوا على ضرورة أن تقوم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بدعم قدرتها على التنفيذ في هذه المجالات، مع تحسين تقديم الخدمات الأساسية في مجالي التعليم والصحة بما يضع البلد على طريق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر.

٤٩ - ومع ذلك، فما برحت الحكومة عاجزة عن دفع جميع المرتبات والاستحقاقات المسؤولة عنها في موعدها. وفي ٧ تموز/يوليه، احتجت مجموعة من الطلاب كان بعضهم مسلحا بالحجارة، على التأخير ستة أشهر في دفع المنح الدراسية المستحقة لهم، واستوجب الأمر تفريقهم باستخدام الغاز المسيل للدموع. وبعد ذلك اجتمع رئيس الوزراء بالطلاب ووعد بتسوية مطالباتهم.

ثامنا - الجوانب المالية

٥٠ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٨/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مبلغ ٣٣,٤ مليون دولار لتشغيل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وتصفيتها في وقت لاحق وإنهائها إداريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وفيما يتعلق بالتكاليف المقدرة المرتبطة بالدور الداعم الذي أذن للبعثة بأن تضطلع به خلال إجراء الانتخابات الرئاسية، طلبت الإذن من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالدخول في التزامات لتحمل نفقات إضافية بمبلغ ٦,٧ مليون دولار تتعلق بالدعم الانتخابي. وسيجري إدراج هذه الاحتياجات الإضافية في الميزانية المنقحة للبعثة التي سأقدمها للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

٥١ - وفي حالة موافقة المجلس على توصيتي الواردة في الفقرة ٥٥ أدناه المتعلقة بزيادة قوام البعثة إلى ٤٩٨ ١ فردا بالوحدات عن طريق نشر ١٤٨ فردا إضافيا، فإنني سأحدد الاحتياجات ذات الصلة عند وضع الجدول الزمني للانتشار في صيغته النهائية وسأسعى إلى الحصول على موارد إضافية من الجمعية العامة وفقا لذلك.

٥٢ - وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص للبعثة ١٥,٣ مليون دولار، وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٥٤٩,٧ ١ مليون دولار.

٥٣ - وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني المنشأ في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ لدعم أنشطة البعثة، بلغ مجموع الاشتراكات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، ٠,٨٧ مليون دولار، في حين بلغت النفقات ٠,١٢ مليون دولار. وكما ذكر في الفقرة ١٨ أعلاه، ستستخدم مساهمة الحكومة الفرنسية في الصندوق الاستئماني خلال فترة الانتخابات لدعم نشر جنود القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

تاسعا - الملاحظات

٥٤ - جاءت موجة التوتر المفاجئة في بانغي ناجمة عن سلسلة من الحوادث التي شملت الجالية التشادية لتشكّل سببا خطيرا للقلق فيما يقترب البلد من موعد الانتخابات الرئيسية. كما أن الأحزاب التي تستعد للانتخابات بدأت تبادل فيما بينها الاتهامات بالسلوك غير الديمقراطي وتكديس الأسلحة.

٥٥ - وفي ضوء اعتبارات الأمن، بما في ذلك تلك الناجمة عن استيلاء المتمردين الكونغوليين على غبادولايت، وهرب آلاف من قوات الحكومة الكونغولية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، فإنني أعتقد أنه يلزم زيادة قوة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بزيادة ١٤٨ فردا في قواتها بما يصل بمجموع العنصر العسكري المأذون به إلى ٤٩٨ ١ من جميع الرتب. وهذا الرقم سيشمل كذلك العاملين

الإضافيين في مجال الاتصالات والسوقيات اللازمين لدعم الانتخابات (انظر S/1999/621). وقد يود مجلس الأمن أن يوافق في وقت لاحق على هذه الزيادة الطفيفة في حجم القوة بما يتيح لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى كفالة أمن أفراد الأمم المتحدة والعمليات الانتخابية.

٥٦ - فالتأخير في إعلان القوانين المتعلقة بإعادة تشكيل القوات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى يشكل بالنسبة لي سببا للقلق. وفيما تمثّل هذه القوانين الأساس القانوني لبرنامج إعادة التشكيل، فإن حقيقة عدم إعلانها حتى الآن تلقي ظلالا من الشك على التزام الرئيس باتاسي بعملية الإصلاح في هذا المجال الحيوي.

٥٧ - كذلك فانعدام التقدم في قصر جهود الحرس الجمهوري على واجباته القانونية يمثّل بدوره سببا لاستمرار انعدام الأمن بين صفوف السكان المدنيين ولا سيما الأجانب. ومن الأسباب الأخرى لخيبة الأمل الكبيرة أن الرئيس باتاسي كان ينبغي له أن يُبلغ ممثلي الخاص بأن ليس لديه عزم لاتخاذ أي خطوات عملية اقتُرحت عليه في هذه المسألة. وهذا الموقف يتناقض مع الروح التي كان قد أبداها في رسالة الرئيس باتاسي الموجهة لي بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ التي أيّدها فيما بعد قرار المجلس ١٢٣٠ (١٩٩٩). وأود أن أقترح على مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ المزيد من الخطوات الرامية إلى تشجيع الرئيس باتاسي على أن يفي بالالتزامات التي تعهد بها.

٥٨ - كما أن القرار الذي اتخذه صندوق النقد الدولي بإتاحة مبلغ آخر قوامه ٨,٢٤ من ملايين وحدات السحب الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى، في سياق استعراض منتصف المدة للترتيب السنوي الأول لمرفق التكيف الهيكلي المعزز، هو موضع ترحيب بالغ. بيد أن ما قام به المجلس من استعراض داعم نسبيا للوضع الاقتصادي لجمهورية أفريقيا الوسطى، ينبغي أن يوضع في مقابل المتأخرات الإضافية المتراكمة على الحكومة والتأخيرات في اتخاذ تدابير الإصلاح. وينبغي في هذا الشأن الانصياع بدقة إلى توصيات مجلس صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتعزيز الإيرادات واتخاذ المزيد من الإصلاحات المالية.

٥٩ - ومن الأمور المحمودة أيضا، الدعم الثنائي الذي تمس الحاجة إليه الذي تقدمه أو تعهدت بتقديمه للعملية الانتخابية حكومات كل من فرنسا ومصر والولايات المتحدة واليابان بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويؤمل أن تساهم دول أعضاء ومنظمات دولية أخرى في ميزانية اللجنة الانتخابية. كما أن الاتفاق الذي تم بين حكومتي كندا ومصر على إيفاد أفراد للاتصالات والسوقيات للانضمام إلى البعثة من شأنه أن يزود بعثة الأمم المتحدة بدعم لا غنى عنه في أنشطتها الانتخابية.

٦٠ - ولقد كان مخططا أن يقدم تقريري التالي إلى المجلس في نهاية شهر آب/أغسطس ومع ذلك، فبما أن الجولة الأولى من الانتخابات سوف تتم يوم ٢٩ آب/أغسطس ولن تتاح النتائج في ذلك الوقت، فإنني

أقترح، بموافقة المجلس، أن أقدم تقريري التالي عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر.

٦١ - وأخيرا أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، ولقائد القوة الميجور جنرال بارتليمي راتانغا (غابون) ولجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى على جهودهم خلال فترة التقرير.

بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى:
المساهمات حتى ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩

البلد	المراقبون من الموظفين	وحدة الدعم	الجنود	المجموع
بوركينا فاصو	٦	--	١٢٠	١٢٦
تشاد	٦	--	١٢٠	١٢٦
توغو	٦	--	١٢٠	١٢٦
السنغال	٩	--	١٢٠	١٢٩
غابون	٨	--	١٢٠	١٢٨[ب]
كندا	٤	٢٥	--	٢٩[أ]
كوت ديفوار	١٠	١٥	٢١٠	٢٣٥
مصر	٨	٢٠٠	١٢٠	٣٢٨
المجموع	٥٧	٢٤٠	٩٣٠	١ ٢٢٧[ج]

(أ) لا تشمل عناصر الدعم الوطني (٢٢).

(ب) بالإضافة إلى قائد القوة.

(ج) بالإضافة إلى ٢٤ من مراقبي الشرطة المدنية من بنن (٢)، والكاميرون (١)، وساحل العاج (١)، وفرنسا (٧)، ومالي (٦)، والبرتغال (٢)، والسنغال (٣)، وتونس (٢).

القوام المأذون به للعنصر العسكري يبلغ ١ ٣٥٠ فردا. ويبلغ مجموع الانتشار الحالي ١ ٢٢٧. والقوام المتاح البالغ ١٢٣ قد تأتى من انسحاب الوحدة التابعة لمالي (١٢٠ جنديا + ٣ من ضباط الأركان).

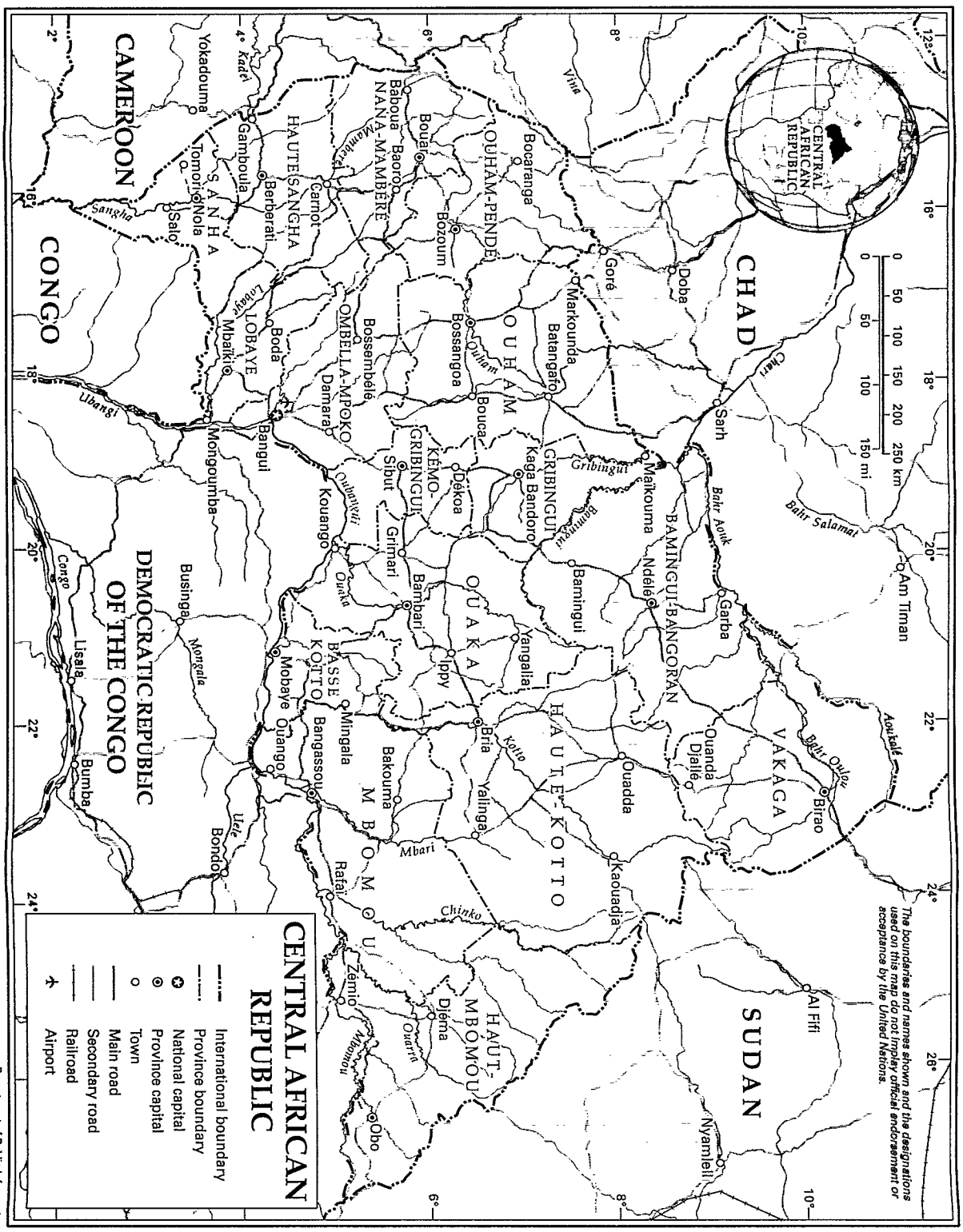
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
CHAD
SUDAN
CAMEROON
CONGO
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
Am Timan
Birao
Al Fifi
Nyamlell
Garba
Ndélé
Bamingui
Kaouadja
Ouadda
Ouanda Djallé
Sarh
Maïkouma
Kaga Bandoro
Batangafo
Markounda
Goré
Doba
Bozoum
Bossangoa
Bouca
Sibut
Dékoa
Grimari
Bambari
Kouango
Mobaye
Bangassou
Yangalia
Ippy
Bria
Yalinga
Mingala
Bakouma
Rafaï
Obo
Zémio
Djéma
Bangui
Mongoumba
Damara
Boda
Mbaïki
Carnot
Berbérati
Gamboula
Baboua
Bouar
Bocaranga
Yokadouma
Tomori
Nola
Salo
Lisala
Bumba
Businga
Bondo
Chari
Gribingui
Bahr Aouk
Bahr Salamat
Bahr Kéité
Lobaye
Sangha
Ubangi
Kotto
Mbari
Chinko
Ouarra
Mbomou
Aouk
Aouk Blanc
Bahr Ouélé
Congo
Uele
Mongala
Lobaye
Kadéï
Mambéré
Ombella-Mpoko
Nana-Mambéré
Ouham
Ouham-Pendé
Haute-Sangha
Sangha
Lobaye
Kémo-Gribingui
Basse-Kotto
Haut-Mbomou
Mambéré-Kadéï
Vakaga
Haute-Kotto
Bamingui-Bangoran
0 50 100 150 200 250 km
0 50 100 150 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
International boundary
Province boundary
National capital
Province capital
Town
Main road
Secondary road
Railroad
Airport
Map No. 4048 UNITED NATIONS April 1998
Department of Public Information Cartographic Section

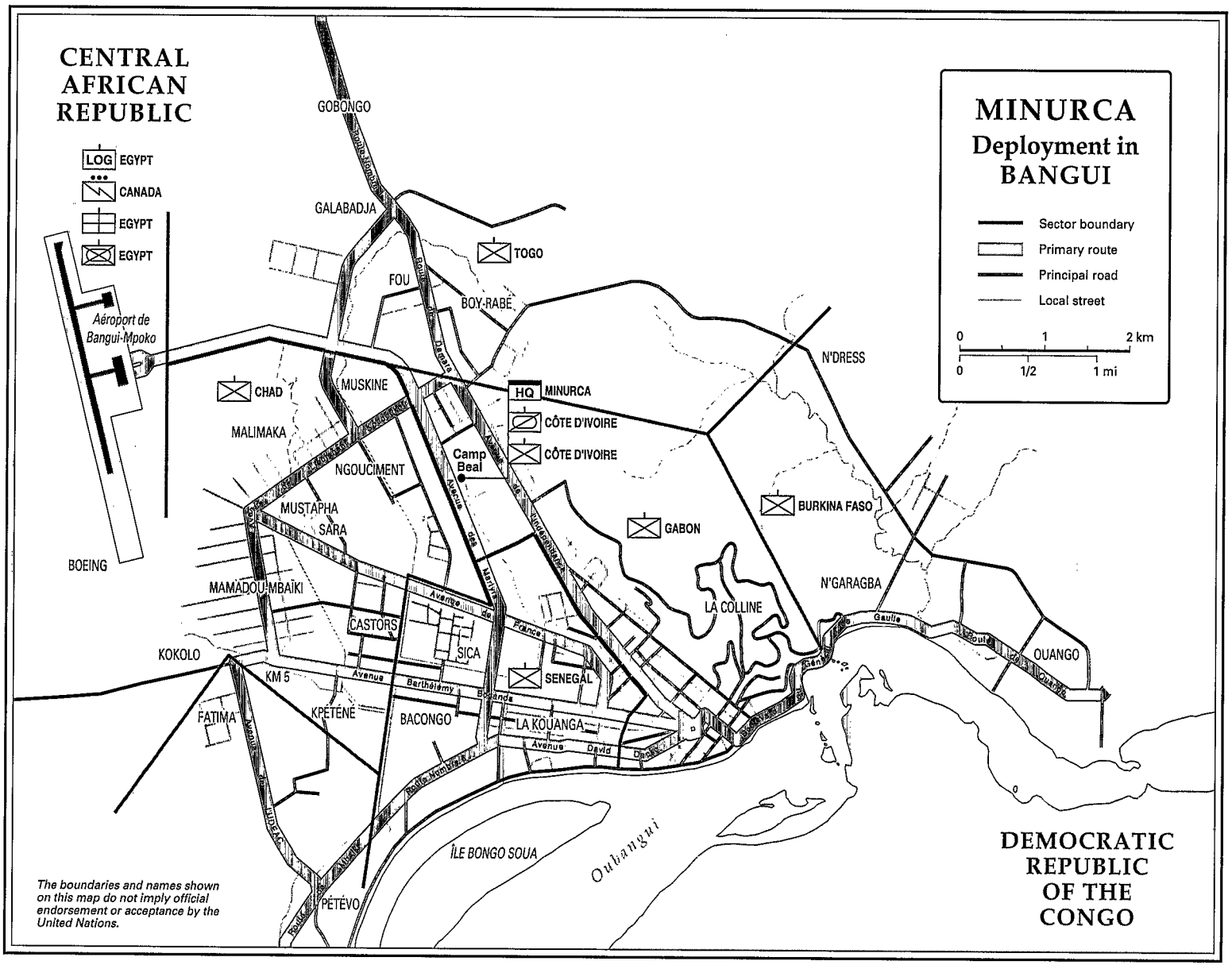

Map No. 4060 Rev. 3 UNITED NATIONS
June 1999

Department of Public Information
Cartographic Section